نقابة مـــيتر

بعد الإقصاء وتجاوز القانون
أزمة هيئة المكتب تصل أروقة القضاء

بعد الإقصاء وتجاوز القانون
أزمة هيئة المكتب تصل أروقة القضاء

«المغالبة وتجاوز القانون يسيطران على مشهد البداية»، بتلك الجملة بدأ عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل في سرد وقائع اجتماع تشكيل هيئة المكتب لمجلس نقابة الصحفيين عبر صفحته الخاصة على الفيسبوك، حيث أسفر الاجتماع على اقصاء ٤ أعضاء من مجلس النقابة واستحوذ ٨ على كافة اللجان.

ولجأ الأعضاء الأربعة الذين تم اقصائهم إلى القضاء الإداري، حيث تقدموا بالطعن على تشكيل هيئة المكتب واللجان التابعة لمجلس النقابة. كما قاموا بإرسال إخطارا قانونيا لنقيب الصحفيين «ضياء رشوان»، بصفته الممثل القانوني للنقابة، لتنفيذ الفتوى، الصادرة بتاريخ ٦ مارس من ٢٠٢١ في الملف رقم ١٢٢٠/٣/٨٦ والممهورة بتوقيع النائب الأول لرئيس مجلس الدولة ـ والموجهة إلى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، والتي تؤكد على عدم جواز احتفاظ الزميل محمد شبانة عبد العزيز بدوي بمنصبه كسكرتير عام لنقابة الصحفيين، للأسباب والحيثيات الواردة بالفتوى، وانسحاب ذات الأسباب والحيثيات إلى حالة الزميل إبراهيم السيد إبراهيم أبو كيلة عضو هيئة مكتب النقابة، وأنه لا يجوز لكل منهما تولي أي منصب بهيئة مكتب نقابة الصحفيين، والجمع بين هذه المناصب وعضوية مجلس الشيوخ، نفاذا لرأي الفتوى سالفة الذكر والأسباب والحيثيات الواردة بها.

وخاطب كامل الجمعية العمومية في بيان أصدره يوم ٢٣ إبريل لعام ٢٠٢١ عبر صفحته الخاصة على الفيسبوك، محتكما للسلطة الأعلى داخل نقابة الصحفيين « الجمعية العمومية، ساردا ما تم من وقائع انتهت بلجوء ٨ من أعضاء المجلس إلى نهج مخالفة القانون للسيطرة والاستحواذ على تشكيل هيئة المكتب وإقصاء ٤ أعضاء من المجلس وهم: «محمد خراجة، محمد سعد عبد الحفيظ، هشام يونس، محمود كامل».

ووفقا لرواية محمود كامل عضو المجلس، بدأت الأزمة يوم ١٢ إبريل الماضي، حيث اجتمع مجلس نقابة الصحفيين لتشكيل هيئة المكتب واللجان بناء على دعوة من النقيب. وأضاف كامل في روايته: «فوجئنا منذ الدقيقة الأولى باتفاق مجموعة من أعضاء المجلس على تشكيل طلبوا التصويت عليه دون نقاش في استخدام متعسف آلية ديمقراطية تستلزم حوارا بما يحمله من اتفاق أو اختلاف.». وتابع: «عرضنا أنه قبل التوافق أو التصويت لابد من احترام الفتوى القانونية التي تداولتها الجماعة الصحفية عن عدم جواز تولى النائبين محمد شبانة وإبراهيم أبو كيلة أي منصب في هيئة مكتب النقابة خلال عضويتهما في مجلس الشيوخ.».

واستطرد كامل في روايته: «فوجئنا باتفاق شاذ وغريب من ٨ أعضاء بالمجلس على تجاهل الفتوى الصادرة عن قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة وهي الجهة التي رفعها الزملاء إلى أعلى عليين قبل أسابيع إبان أزمة الانتخابات وطلبوا الالتزام بكل ما يصدر عنها في شأن الانتخابات.». وتابع: «وَإزاء هذه الازدواجية في التعامل مع جهة قانونية رصينة والاستخفاف الذي وصل بالزميل محمد شبانة أن يشكك في الفتوى قائلا إنها «مضروبة»، في تناقض مع تنفيذ الهيئة الوطنية للصحافة للفتوى نفسها بإبعاد الزميلين من رئاسة التحرير في مؤسستي الأهرام ودار التحرير، ولم يكن أمامنا في مواجهة هذا العبث والمراوغة من حل سوى أن نطلب اللجوء لمجلس الدولة أو الهيئة الوطنية للصحافة لنستوثق من الفتوى صونا لمصالح الجماعة الصحفية من أن تكون رهينة في يد فرد أو أفراد أعياهم تكديس المناصب بما يفوق القدرة على الإنجاز والتواجد.».

وأضاف كامل أنه بعد استمرار الاجتماع الأول لنحو خمس ساعات، لم يتم التوصل فيها إلى أي اتفاق حول الالتزام بالفتوى القانونية، أو الانتظار لاستفتاء مجلس الدولة مُجددًا، مع إسناد تيسير أعمال المجلس لأحد الأعضاء، انسحب النقيب ضياء راشون من الجلسة.

وحسب البيان الصادر عن عضو المجلس، تنص اللوائح، على تولى العضو الأكبر سنًا اجتماعات مجلس النقابة، في حال عدم وجود النقيب، وهو الأمر الذي ينطبق على إبراهيم أبو كيلة، لكن الأخير اعتذر وأعطى إدارة الاجتماع إلى خالد الميري، ما يعد تجاوزًا للقاعدة القانونية التي تنص على أن تؤول إدارة الاجتماع إلى العضو الأكبر سنًا وهو محمد خراجة في حال اعتذار أبو كيلة، وليس لميري، ما تبعه انسحاب الأعضاء الأربعة من الاجتماع.

أما في الاجتماع الثاني الذي عُقد يوم ٢٢ إبريل الماضي، فوجئ الأعضاء الأربعة بوجود تشكيل للهيئة واللجان جاهز لإقراره، وهو ما اعتبره رشوان، غير لائق أن يتم تشكيل هيئة المكتب في غيابه، ليتم تعديل الأمر من قرار إلى اقتراح، فيما دعا الأعضاء الأربعة إلى الانتظار حتى مخاطبة «مجلس الدولة» بشأن فتوى مماثلة وإصداره لها، وهو ما تم التصويت عليه بالرفض من قبل الأعضاء الثمانية –وفقا لرواية محمود كامل عضو مجلس النقابة. الأمر الذي دفع أعضاء مجلس النقابة الأربعة إلى عدم المشاركة في الترشح على أي منصب بعد اتفاق الـ٨ الآخرون على تجاهل الفتوى سالفة الذكر.

ويرى كامل أن عدم المشاركة جاء لسببين: الأول: المشاركة تعني إضفاء شرعية على عملية تنتهك القانون ابتداء وانتهاء وسيكون دورنا مجرد كومبارس في تمثيلية ساذجة لا تحترم عقلية أعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين التي شرفتنا وحملتنا بأصواتها إلى مقاعد المجلس. مؤكدا على أن مجرد المشاركة والقبول بالترشح أمام زملاء ارتضوا لأنفسهم خطف النقابة وحبسها في قوائم مقاعدهم الوثيرة خدمة لمصالحهم الشخصية هو أمر لا يليق بنا وبمن يشبهوننا من أعضاء الجماعة الصحفية.

وتابع كامل: «ثانيا: إن مقايضة التوافق بالالتزام بفتوى قانونية وأن تكون المقاعد واللجان مقابل التفريط في التزامنا النقابي هو مساومة رخيصة لم نكن نرتضي لأنفسنا أن نكون طرفا فيها مستلهمين في ذلك سير نقابيين عظام لم يغرهم ذهب المعز يوما ولم يرهبهم سيفه أبدا.».

وكانت الهيئة الوطنية للصحافة قد استبعدت، في ٢٣ إبريل الماضي، عضوي مجلس الشيوخ، محمد شبانة، وإبراهيم أبو كيلة، من منصبيهما في رئاسة تحرير مجلة «الأهرام الرياضي» للأول، وجريدة «الرأي للشعب» ودورية «كتاب الجمهورية» للثاني، وذلك التزامًا بالفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة. كما تقدمت «الوطنية للصحافة»، فبراير الماضي، بطلب إلى مجلس الدولة للاستفسار حول جواز الجمع بين رئاسة تحرير الإصدارات الصحفية وعضوية مجلس الشيوخ.

فيما شدد الأعضاء الأربع الذين تم اقصائهم: «على أن الفتوى واجبة التنفيذ، وهي ترقى في إلزامها إلى مرتبة الحكم القضائي، وأنه لا يجوز التعلل بعدم مخاطبة النقابة بما ورد فيها، خاصة وأن نص الفتوى جاء واضحا، وضوحا لا يحتاج لتأويل، مشددين على أن إخطارهم المرسل للنقابة هو بمثابة العلم النافي للجهالة، وأن تنفيذ الهيئة الوطنية للصحافة لما ورد بها، بحق الزميلين، يعد رسالة لا لبس فيها للجميع بضرورة إنفاذ القانون، ويحتم على نقابة الصحفيين الالتزام بما جاء بالفتوى.».

وأكد الأعضاء أن موقفهم يأتي من باب حرصهم على إعلاء القانون، وإغلاق الأبواب أمام الطعن على قانونية القرارات الصادرة عن النقابة ومجلسها، وألا يكون ذلك مطعنا قانونيا يعطل مصالح الزملاء، فأولى بنقابة الصحفيين أن تقف في صف الملتزمين بتنفيذ القانون، بدلا من أن تفتح الباب لإهداره وهو ما سندفع ثمنه جميعا.

وجاء تشكيل الهيئة واللجان على النحو التالي؛ تولى ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، رئاسة صندوق التكافل، والإشراف على لجنة الحريات، وخالد ميري، منصب وكيل النقابة، ورئاسة لجنتي القيد والتحقيق، أما إبراهيم أبو كيلة، بجانب وكالة النقابة، تولى رئاسة لجنتي التسويات والتشريعات، فيما استمر محمد شبانة في منصب السكرتير العام.

وجاء حسين الزناتي، أمينًا للصندوق، ورئيسًا لهيئة التأديب وعضوًا بلجنة القيد، فيما تولى أيمن عبدالمجيد، منصب وكيل النقابة، ومقررًا للجان الرعاية الاجتماعية، والصحية، والنشاط، وعضوًا بالقيد الاستئنافي، وعضوًا بهيئة التأديب، ومحمد يحيي يوسف، مقررًا للجنتي الإسكان، والخدمات والتكنولوجيا، وسكرتيرًا عامًا مساعدًا، وعضوًا بلجنة القيد، وعضوًا بهيئة التأديب، فيما جاء حماد الرمحي، مقررًا للجنة التدريب، وسكرتيرًا عامًا مساعدًا، وعضوًا بلجنة القيد الاستئنافي، وتولت دعاء النجار، منصب مقرر لجنتي الحريات وشؤون المرأة والمشرف العام على جوائز الصحافة المصرية.